وجهة نظر..

القضاء في عدن .. بين واقع الأمس وإرهاصات اليوم وطموحات المستقبل !!

كتب / أديب الجيلاني :

لا يختلف اثنان على دور وأهمية (القضاء) والنظام والقانون في حياتنا المدنية ، وأي حديث عن أي نظام آخر ينظم الحياة الطبيعية وخصوصا في العاصمة (عدن) اليوم غير القانون والقضاء يعتبر أمراً مستحيلاً لاسيما في ظل سطوة القانون وهيبة القضاء الذي حكم هذه المدينة لعشرات السنين فيما مضى لولا حرب صيف 1994م والحرب الأخيرة التي شهدتها مدينة عدن الهادئة والمسالمة على الشرعية من قبل (الانقلابيين) , والذين تسببوا في تدمير العديد من منشآت ومباني القضاء .

بالمقابل أيضاً لا ينكر دور (القضاء) والجهود الحثيثة والمساعي الطيبة والتي بذلت وتلك التي ماتزال تبذل في سبيل إعادة هيبة الدولة والقضاء والقانون اليوم إلا جاحد أو من كان وما يزال يصر على النظر لتلك الجهود من خلف نظارة سوداء تحجب الرؤية عنه , بل وتعوقه عن الاعتراف والإقرار بالحقيقة والأمر عنده بوجود النظام والقانون , أو بعدم وجودهما سيان ربما لكون ذلك النفر من المجتمع والناس , قد أعتاد على تسيير أموره بالرشوة أو المحسوبية أو حتى عن طريق الاستعانة ببعض القضاة ورجال القانون الفاسدين , والذين بالتأكيد لا يخلو قضاؤنا أو حتى أي قضاءٍ في أي دولة عربية منهم ، خصوصاً بعد أن نخر (الفساد) مفاصل الدولة وتغلغل حتى بين صفوف الناس وبات المتصدر للمشهد ولفترة من الوقت بسبب تخاذل الناس أنفسهم , وتهاون المجتمع حتى في مجرد الاحتجاج على الصورة النمطية غير الطبيعية والتي استمرأها الناس واعتادوا عليها وعلى تواجدها بصورتها السلبية , بل واعتبرها البعض امرا واقعاً بكل أسف في حين انها مجرد ظاهرة بالإمكان القضاء عليها بمزيد من العزيمة والإصرار على مكافحتها مع التحلي بروح المسئولية والتمسك بحبل الله والضمير !!

الأهم مما ورد في السطور أعلاه ومن الأهمية بمكان ان يعرف الرأي العام اليوم أن كافة الجهود الكبيرة التي بذلت وما تزال تبذل في سبيل استعادة هيبة القضاء والقانون لا يمكن أن تقوم لها قائمة طالما وأنه لم ترافقها مساعدة ومؤازرة المجتمع لها ممثلا بكافة شرائحه وبمختلف مشاربه وفئاته , وذلك بالتزامن مع الجهود الطيبة واهتمام القيادة السياسية للبلاد ممثلة بالأخ والوالد المناضل / عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ودعمه اللامحدود لموازنة السلطة القضائية وتوجيهاته التي أسهمت في تحريك الامور , والبدء بعمل ما تلزم من إصلاحات وترميمات لمباني ومقار المحاكم بالتزامن مع صدور حركة التغيير القضائية الأخيرة والتي يمكن وصفها بأنها كانت (نموذجية) على طريق المساهمة في الارتقاء بمستوى القضاء نحو مصاف ومستوى المعايير الدولية المتعارف عليها والشفافية والاستقلالية التي يتحلى بها القضاء دوليا , وهو الأمر الذي نصبو جميعا بالتأكيد لتحقيقه بالنسبة لقضائنا المبجل .

قد يقول قائل اليوم بأن القضاء عندنا وبكل أسف (مسيس) وهو بالتأكيد أمر لا يمكن لأي كان إنكاره في ظل ذلك الصراع الكبير الحاصل في إطار السلطة القضائية , والذي يتجلى من خلال اهتمام (الساسة) كل من جانبه بالقضاء في محاولة للسيطرة على زمام امور القضاء , ولكن الأهم من هذا الامر هو التفكير في كيفية تخليص قضائنا من ذلك " التسييس " بمساعدة المجتمع للقضاء , حتى يكون بمنأى عن التسيس انطلاقاً من أهمية ان يكون القضاء عادلاً ونزيهاً ومستقلاً بكافة قراراته وأحكامه بعيداً عن السياسة ودهاليزها .

وبالحديث عن جانب الصعوبات والعراقيل التي واجهها وما يزال (القضاء) يواجهها اليوم نجد أن من ابرز تلك الصعوبات والعراقيل هو عدم حصول (القضاة) على الترقيات التي يستحقونها وأيضا (التطبيب) والرعاية الصحية الكفيلة بعفاف وكف العديد من القضاة عن إرسال مناشداتهم عبر الصحافة أو مواقع التواصل الاجتماعية للناس ، فضلا عن ضرورة وأهمية توفير الحماية الأمنية اللازمة للقضاة من أعضاء السلطة القضائية من قبل الدولة , والعمل على تفعيل دور الشرطة القضائية وبما يمكن (القضاة) في الأخير من ممارسة أعمالهم بكل أمن وأمان ويمنحهم الاطمئنان بعيداً عن كل تلك التهديدات والانتهاكات التي نالت القضاة خلال فترات سابقة نتمنى عدم عودتها مرة أخرى ، حتى يتسنى لنا جميعاً كمواطنين وحكام ومحكومين المساهمة في ارتقاء مستوى القضاء لدينا نحو الافضل والأرقى الذي نصبو إليه من خلال إيجاد قضاء عادل ومستقل ينال كامل الاحترام والتقدير .

ختاما هناك كلام لابد أن يقال وهو ما لمسناه من خلال حديث عضو مجلس القضاء الأعلى ورئيس محكمة استئناف عدن فضيلة القاضي فهيم عبدالله محسن الحضرمي في لقاء له مع صحيفة (الأيام) , حيث أكد أن هناك من لا يريد للقضاء أن يعود و يعمل في عدن , بل ويريد إعاقة عودته بهدف تعطيل تطبيع الحياة واستقرار الوضع الأمني والقضائي لأن بعض الفاسدين وبكل أسف قد بدأوا بالعمل على حل بعض القضايا وفق أهوائهم الشخصية بهدف ابتزاز المواطنين .. والحقيقة ان (عدن) لم تعرف إلا سطوة القانون والقضاء , وان عجلة القضاء قد بدأت بالدوران وهي مستمرة وهو ما لمسه المواطن ويؤكد عليه الجميع اليوم .. فهل سننتصر للقضاء ؟؟؟

هذا ما ستقوله لنا الأيام القادمة بإذن الله تعالى ولن يصح إلا الصحيح

بمساعدة الحزام الأمني ...

صندوق النظافة بأبين يواصل حملته لاستهداف العشوائيات والمخالفين بمدينة جعار

أبين / الأمناء/ ماجد أحمد مهدي :

تتواصل حملة النظافة الشاملة التي يقوم بها صندوق النظافة بمحافظة أبين لليوم الخامس على التوالي في مدينة جعار لمتابعة المفارش العشوائية والبسطات وأصحاب المحال التجارية الخارجين إلى حرم الشوارع ، ونالت الحملة أصداء واسعة وارتياحا كبيرا لدى المواطنين .

وقال الشيخ عمر صالح مبلغ مدير عام صندوق النظافة بالمحافظة في تصريح لـ"الأمناء" : بدانا هذه الحملة الواسعة من صباح أول أمس الجمعة لتنظيف شوارع مدينة جعار الرئيسية والفرعية , ولرفع البسطات ومفارش الخضار والفواكه وباعة الأسماك المتجولين بشكل عشوائي إلى داخل سوق جعار المركزي , كون هذا الوضع المختل قد أضاع أو كاد أن يضيع جمال ورونق وبهاء هذا المدينة , واليوم باشرنا بالعمل بهمة ونشاط لضبط الباعة المتجولين المتواجدين في غير الأماكن المخصصة " .

وقال شخصية اجتماعية الأخ محمد سعيد الشيباني عن الحملة : "النظافة شيء جميل وسلوك حضاري وثقافي ومظهر راق , ولكن حملة واحدة لا تكفي , إذ لابد من التنظيم والحزم والمتابعة الجادة والمستمرة لمن يخرق القانون ويعبث بالذوق العام ولابد من فرض هيبة الدولة علي الجميع دون استثناء " .

من جانبه قال الدكتور أحمد الحروري :" النظافة سلوك رائع وجميل وأسلوب حياةٍ ونمط ثقافي وجمالي لاقى ارتياحاً واسعاً بين أوساط المواطنين , ونتمنى أن تستمر هذه الحملة من قبل صندوق النظافة لتطهير جعار من تراكمات الأوساخ والقمامة" .

وتحدث الأخ علي محسن بن فليس وأدلى بدلوه قائلا : "الحملة لفته جميلة لأوضاع المدينة التي أوشكت أن تغرق في مستنقعات القمامة , ونشدد على أهمية تواصلها وقوة تعاملها مع العابثين " .

الاعلامي مصطفى السقاف قال: " مجهود كبير وسعي قوي من قبل إدارة الصندوق في التصدي لمثل هذا الظواهر المزعجة التي قتلت الجمال والهواء النظيف الصحي , وحتى لا تنتقل الأمراض إلى الناس نتمنى لها الاستمرار وإلا تتوقف حتى لا يعود العابثون " .